مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الآثار المتبادلة بين التجارة والبيئة (دراسة تحليلية حول المعايير البيئية والنفاذ إلى الأسواق العالمية في سورية)
اسم الكاتب: د. حبيب محمود، أيهم تفاحة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4203
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 08:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (2)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (2) 2010

الآثار المتبادلة بين التجارة والبيئة
(دراسة تحليلية حول المعايير البيئية والنفاذ إلى الأسواق العالمية في سورية)

الدكتور حبيب محمود *
أيهم تفاحة **

(تاريخ الإيداع 24 / 1 / 2010. قُبِل للنشر في 30/ 5 /2010)

□ ملخّص □

أصبحت موضوعات التجارة والبيئة تثير جدلاً كبيراً لدى الكثير من البحوث والدراسات، وفي أماكن صنع القرار، خاصّة في ظل تزايد عمليات تحرير التجارة الدولية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقيات الدولية من جهة، وتعاظم المشكلات البيئية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم من جهة أخرى. ويتركز الجدل بشكل أساسي من خلال: أثر حركة التجارة على سلامة البيئة، وأثر المعايير البيئية على حركة التجارة والتنافسية.

إن جوهر قضايا البيئة ذات الصلة بالتجارة هو كيفية تحقيق توازن بين الحاجة إلى التنمية وبين الحاجة إلى الحفاظ على البيئة، والذي يأتي من خلال رسم سياسات اقتصادية تنموية تراعي البعد البيئي وتحقق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة. ونظراً لأهمية وحيوية الموضوع جاء هذا البحث ليسلط الضوء على أهمية دراسة العلاقة بين التجارة والبيئة، ودراسة أهمية تطبيق المعايير البيئية في تسهيل نفاذ المنتجات السورية إلى الأسواق العالمية، خاصّة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والأسواق الأمريكية التي تطبق معايير بيئية متشددة على الواردات من جميع الدول.

الكلمات المفتاحية: التجارة المسؤولة، النفاذ إلى الأسواق، السلع البيئية، الخدمات البيئية، الأسواق البيئية، العلامات الايكولوجية، المعايير البيئية.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية.
** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (2)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (2) 2010

Mutual Impacts Between Trade and Environment (an Analytical Study on Environmental Standards and Access to Global Markets in Syria)

Dr. Habib Mahmoud*
Ayham Tuffaha**

(Received 24 / 1 / 2010. Accepted 30 / 5 /2010)

□ ABSTRACT □

The topics of trade and environment become raises great controversy with a lot of research and studies, and in places of decision-making, especially in light of the increasing liberalization of international trade, and increased flows of foreign direct investment and international conventions on the one hand, and growing environmental problems in today's world on the other. The focus of the controversy mainly through: the impact of trade on the environment, and the impact of environmental standards on the movement of trade and competitiveness.

The essence of the environmental issues related to trade is how to achieve a balance between the need for development and preservation of the environment, which comes through economic development policies take into account the environmental dimension of sustainable development and achieve its various dimensions. Given the importance and vitality of the subject of this research was to highlight the importance of studying the relationship between trade and environment, and to study the importance of applying environmental standards to facilitate the entry into force of Syrian products to global markets, especially to the markets of the European Union and U.S. markets that apply stricter environmental standards on imports from all countries.

Key words: Responsible trade, access to markets, environmental goods, environmental services, environmental markets, eco-labeling, Environmental standards.

* **Associate professor, Economy Department, Faculty of Economics, Damascus University, Syria.**
** **Postgraduate Student, Economy Department, Faculty of Economics, Damascus University, Syria.**

مقدمة:

يعد الحفاظ على البيئة من الأولويات الأساسية لاستمرارية التنمية الاقتصادية، وتعد التجارة ذات أهمية بالغة في دفع عجلة النمو الاقتصادي لأي دولة، و تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. وفي ظل تفاقم حدة الخلل البيئي في عالم اليوم، فإنه يمكن أن تمارس التجارة دوراً ثنائي الاتجاه، فمن جهة يمكن أن تلعب دوراً في زيادة هذا الخلل من خلال قيامها بدور ناقل للمشكلات البيئية من دولة إلى أخرى، ومن جهة أخرى يمكن أن تسهم التجارة في التخفيف من حدة الخلل البيئي من خلال زيادة تبادل السلع والخدمات البيئية أي التجارة المسؤولة.

مشكلة البحث:

يحدث في بعض الظروف تعارض بين غايات السياسات التجارية وغايات الحفاظ على البيئة، وهذا يقودنا إلى مشكلة البحث التي تتجلى من خلال عدم إعطاء العامل البيئي الأهمية اللازمة والكافية في المبادلات التجارية في الوقت الذي يعد إدماج العامل البيئي ذا أهمية كبيرة من أجل الوصول إلى التجارة المسؤولة. لأنه في أثناء عمليتي الاستيراد والتصدير يمكن نقل وانتقال كثير من المشكلات البيئية هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد تسعى كثير من الدول وبالأخص الدول المتقدمة على فرض قيود على التجارة بحجة حماية البيئة من خلال فرض ضرائب أو قيود على صادرات الدول الأخرى، وهذا يمثل خطورة على قدرة نفاذ منتجات الدول وبالأخص النامية منها إلى الأسواق الدولية. ومن هذا المنطلق فقد أصبح لزاماً على الصناعة السورية بكل قطاعاتها أن تستعد لمواجهة التحديات خاصّة في ظل تحرير التجارة الدولية، والسعي لإدماج البعد البيئي وتحسين المواصفات القياسية البيئية على أنها جزء لا يتجزأ من منظومة النفاذ إلى الأسواق الخارجية وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد السوري.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث من خلال أهمية دراسة الآثار المتبادلة بين التجارة والبيئة، وأهمية السعي نحو تحقيق التجارة المسؤولة التي تشجع الإنتاج الأنظف والاستهلاك المستدام. وتحظى قضية التجارة والبيئة باهتمام دولي بالغ الأهمية خاصّة في إطار منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، وفي ظل تعاظم وتفاقم المشكلات البيئية التي باتت تهدد الحياة على كوكب الأرض. فإنه من الأهمية بمكان السعي نحو تحسين المعايير البيئية السورية من أجل حماية البيئة بالدرجة الأولى، وخلق منتجات صديقة للبيئة قادرة على النفاذ إلى مختلف الأسواق الخارجية. وانطلاقاً مما سبق ذكره فإن البحث يهدف إلى:

- بحث وتوضيح العلاقة المتبادلة بين التجارة والبيئة.
- البحث في المعايير البيئية والنفاذ إلى الأسواق العالمية في سورية.

فرضيات البحث:

يستند البحث إلى الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة ترابطية بين التجارة والبيئة.
- لا يوجد أي مبرر من عدم التشدد بتطبيق المعايير البيئية في سورية.
- إن تطبيق المعايير البيئية في سورية يحسّن القدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على جانبين أساسين: **أولاً:** جانب نظري نتعرف من خلاله على العلاقة بين التجارة والبيئة وأهمية تضمين المعايير البيئية في المبادلات التجارية، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي. **ثانياً:** جانب تطبيقي يتضمن دراسة تحليلية، لتأثير تطبيق المعايير البيئية الدولية على النفاذ إلى الأسواق العالمية في سورية، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

أولاَ: العلاقة بين التجارة والبيئة

تحظى العلاقة بين التجارة والبيئة بأهمية كبيرة في عالم اليوم، بسبب تعاظم المشكلات البيئية في معظم الدول وتفاقم تداعياتها على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وبسبب التطورات التي طرأت على المسرح التجاري العالمي، والمتمثلة في عمليات تحرير التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، والاتفاقيات الإقليمية والدولية المرتبطة بذلك. وتتجلى الآثار المتبادلة بين التجارة والبيئة من خلال: **أولاً:** أثر التدفقات التجارية على سلامة البيئة، **ثانياً:** أثر المعايير البيئية على حركة التجارة والتنافسية. ومن هنا تظهر مبررات الجدل والاختلاف بين الدول المتقدمة والنامية بخصوص تلك الآثار، والعلاقة بين التجارة والبيئة. حيث ركزت الدول المتقدمة على موضوع العلاقة بين السياسات التجارية والبيئية، ومدى تأثر إنتاج وصادرات الصناعات المصدرة للتلوث باختلاف المعايير البيئية للدول، وكذلك مدى انتهاج بعض الدول في استراتيجياتها لمعايير بيئية تهدف لإضفاء ميزات تنافسية لصناعتها الوطنية على حساب الصناعات المنافسة في الدول الأخرى. أما موقف الدول النامية، فتتمثل مخاوفها في الآثار السلبية للمعايير البيئية الدولية على تنافسية قطاع الصادرات فيها، وإمكانية الاستخدام الحمائي للتشريعات البيئية في الدول المتقدمة.

وتشابك العلاقة بين التجارة والبيئة وتعقيدها لا يعني بأي شكل من الأشكال، أن يكون لتحرير التجارة دورٌ رئيسٌ في حدوث المشكلات البيئية مثلاً، فلا شك أن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، واستخدام تكنولوجيا متطورة، وهذا قد يؤثر على البيئة وجودتها. والعلاقة بين البيئة والتجارة هي علاقة ترابطية، تنشأ تلك العلاقة من أن التجارة هي بالأساس عملية تبادل للسلع والخدمات بطرائق مختلفة بين الأفراد والأقاليم والدول، وهي ترتبط بالإنتاج الذي يتأثر بالموارد الطبيعية والبيئية ويؤثر فيها. إذ تعتمد أغلب الأنشطة الاقتصادية على البيئة، التي هي مخزن الموارد التي تدخل في الإنتاج، كما أن مخرجات العملية الإنتاجية سواء أكانت المنتج أم النفايات تؤثر في البيئة. وعلى الجانب الآخر تتأثر حركة التجارة بالمخاوف المتعلقة بحماية البيئة، إذ إنّ حركة التجارة الدولية مثلاً، تتأثر بقواعد السوق التي تنادي بمنتجات نظيفة أو صديقة للبيئة. إن الفكرة الأساسية وراء محاولة الربط والترابط بين التجارة والبيئة يستند إلى أن التجارة ونموها المتسارع خاصّة بعد تحرير التجارة سوف يترتب عليه زيادة مستمرة – غير مرغوبة– في خلق منتجات تستهلك كمية كبيرة من الموارد وتؤدي إلى تلوث بيئي شديد في أثناء الإنتاج، وبالنتيجة سوف تؤدي إلى إحداث خلل بيئي كبير في الدول التي لا تلتزم بتطبيق معايير بيئية في أثناء الإنتاج، إلا أنه وفق الفكر الاقتصادي فإن ذلك الأمر يعد " سياسة بيئية سيئة" وليس سياسة تجارية سيئة ".

وعلى الرغم من أن المعايير البيئية تلعب دوراً في الحد من الضرر البيئي داخل الدولة، إلا أن دورها في منع انتقال هذا الضرر يعد محدوداً حيث أن جزءاً على الأقل من هذا الضرر ينشأ نتيجة الأنشطة الإنتاجية في البلدان الأخرى، بل إن فعالية السياسات البيئية القومية يمكن أن تصبح عديمة الجدوى بتأثير التجارة الدولية [7]. والتجارة هي تبادل السلع والخدمات داخل حدود الدولة أو خارج حدود الدولة، فعندما تكون تلك السلع مصنعة من الأساس بتكنولوجيا غير نظيفة

سوف يكون لتلك السلع والخدمات تأثيرات بيئية ملوثة وسوف تنقل التجارة ذلك التلوث عبر الحدود، من خلال ذلك يمكن القول إنّ التجارة ليست السبب المباشر للتلوث إنما هي تعمّق مشكلة التلوث. ولكن من جهة أخرى قد تستخدم بعض الدول المعايير البيئية بمنزلة قيود على حركة التجارة، ونذكر المثال التالي: إذا قامت إحدى الدول بفرض ضريبة التلوث على إحدى السلع الصناعية التي تنتجها بغرض حماية البيئة، وأن تلك السلعة تدخل في التجارة الدولية بالوقت نفسه، فإن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية لتلك السلعة، وقد تعمد بعض الدول الأخرى التي لا تفرض مثل هذه الضريبة (ضريبة التلوث)، إلى زيادة إنتاجها من تلك السلعة للحصول على أرباح أكثر كنتيجة لارتفاع السعر العالمي، وتنخفض أرباح الدولة التي تلتزم بفرض الضريبة على التلوث.

من هذا المثال فإننا نلاحظ أن معايير حماية البيئة هي قيود تجارية، ولكن من ناحية أخرى إغفال تطبيق معايير حماية البيئة في أثناء التصنيع سوف يؤدي إلى تفاقم المشكلات البيئية، وارتفاع التكاليف الخارجية. وهذا يؤكد ترابطية العلاقة بين التجارة والبيئة التي باتت تحظى باهتمام متزايد. ومن أجل ذلك تم إدراج موضوعات التجارة والبيئة في أجندة منظمة التجارة العالمية منذ عام 1995، ولكنها ظلت محل مفاوضات حتى تم الاتفاق على إدراجها في إعلان الدوحة عام 2001 تحت الفقرة 31 بتفريعاتها. تقوم لجنة التجارة والبيئة بمنظمة التجارة العالمية بتناول المفاوضات المتعلقة بموضوعات التجارة والبيئة في إطار نصوص إعلان الدوحة من خلال الاجتماعات الدورية والجلسات الخاصة للجنة. نذكر فيما يلي نبذة عن الفقرات التي لها صلة بموضوعات التجارة والبيئة:

الفقرة 31.

- الفقرة 31 i من إعلان الدوحة والمتعلقة بالعلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية والالتزامات التجارية في الاتفاقيات البيئية.
- الفقرة 31 ii حول تبادل المعلومات بين سكرتارية اتفاقيات البيئة متعددة الأطراف ولجان المنظمة ذات الصلة.
- الفقرة 31 iii من إعلان الدوحة والمتعلقة بتخفيض وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية على كل السلع والخدمات البيئية.

الفقرة 32:

- الفقرة 32- I من إعلان الدوحة والمتعلقة بأثر الإجراءات البيئية على النفاذ للأسواق.
- الفقرة 32- ii من إعلان الدوحة والمتعلقة بالمواد ذات الصلة في اتفاقية التريبس.
- الفقرة 32- iii من إعلان الدوحة والمتعلقة بمتطلبات التبيين للأغراض البيئية.

الفقرة 33: من إعلان الدوحة بشأن المساعدات الفنية وبناء القدرات.

إلا أن الكثير من المشكلات البيئية في الدول النامية يرتبط بطرق الإنتاج. والتحول إلى طرائق إنتاج صديقة للبيئة عملية مكلفة تعجز حكومات الدول النامية عن تأمينها، وتوجه أولوياتها إلى مكافحة الفقر عن طريق زيادة الإنتاج بغض النظر عن المخاطر التي قد تحيق بالبيئة نتيجة ذلك. كما تساعد برامج الدعم الاستمرار في استخدام التكنولوجيا والمنتجات القديمة التي تسبب ضرراً للبيئة. كذلك ثبت أن عدداً من المنتجات التي تعتمد عليها صادرات الدول النامية يلحق ضرراً بالبيئة، إذ يلجأ منتجو القهوة مثلاً إلى استخدام المبيدات بشكل مكثف لتقصير وقت الزراعة، وكذلك يفعل منتجو الموز، وتستخدم المواد الكيماوية بكثافة في تصنيع المنسوجات والملابس [4]. ومن أجل ذلك فإن التجارة تعمّق وتنشر التلوث البيئي، ولكن ترابطية العلاقة بين التجارة والبيئة تفرض توافق السياسات

التجارية والبيئية. وقد بينت منظمة التجارة العالمية أن التجارة ليست سبباً أساسياً في تدهور البيئة، بل إن قوانين السوق وأساليب تعامل الحكومات مع المشكلات البيئية هي السبب الرئيس، ورغم ذلك أكدت منظمة التجارة العالمية أن التجارة قد تكون في بعض الأحيان عاملاً أساسياً في تزايد المشكلات البيئية [15]. ونذكر فيما يلي أهم الآثار المتبادلة بين التجارة والبيئة.

1. البيئة وآثارها على التجارة [2]:

- النمو الملحوظ في مواصفات الصحة والسلامة البيئية، والاختلافات الكبيرة في هذه المواصفات بين دول العالم.
- التغيير في أنماط الاستهلاك تجاه البيئة، وتنامي دور منظمات وجماعات أنصار الطبيعة والبيئة في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان.
- تزايد الدعوات إلى ضرورة توحيد المعايير البيئية والصحة والسلامة مما يلقي بأعباء غير عادلة على الدول النامية من أجل تعزيز قوانينها البيئية، وانعكاسات ذلك على تنافسية صناعاتها.
- مشاريع العلامة البيئية (Eco- labeling) للسلع الاستهلاكية والاختلافات الكبيرة في الأنظمة المتبعة في الدول المختلفة، تؤدي بالضرورة إلى آثار وتشوهات على حركة التجارة العالمية في هذه السلع.

2. الآثار في جانب السياسات التجارية، تتمثل الانعكاسات البيئية كما يأتي:

- تسهم السياسات التجارية في زيادة مشكلة التلوث البيئي من خلال تكريس أنماط الإنتاج المستنفذة للموارد الطبيعية، وتشجيع الاستهلاك غير المستدام من خلال الدعوة إلى زيادة استغلال الموارد الطبيعية والبيئية.
- إن تحرير التجارة من دون تصحيح الآثار البيئية سيؤدي إلى إحداث مشكلات بيئية معقدة، وبالوقت نفسه تصحيح تلك الآثار سوف يؤدي إلى تشوهات تجارية.

من خلال دراسة الآثار المتبادلة والعلاقة الترابطية بين التجارة والبيئة، نجد أنه يجب أن يتم العمل من أجل تحقيق الأهداف المثلى من خلال السعي نحو استدامة البيئة وتحقيق التجارة المسؤولة. لا يمكن التشدد بتطبيق المعايير البيئية والتأثير المباشر على حركة التجارة، وكذلك لا يمكن القبول أنّ تقوم التجارة بدور ناقل للمشكلات البيئية عبر الحدود واستنزاف الموارد، لابد من تحقيق تطابق بين سياسات حماية البيئة والسياسات التجارية في أغلب الدول، ولعل الدول المتقدمة يمكن أن تلعب دوراً بارزاً في هذا المجال خاصّة في مساعدة الدول النامية من خلال تزويدها بالتكنولوجيا الأنظف، التي تساعدها في تطوير إنتاجها، كذلك إنتاج منتجات صديقة للبيئة.

ثانياً: المعايير البيئية والاتفاقيات الدولية

1. الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف:

أ. اتفاقية منظمة التجارة العالمية: ليس هناك من ذكر بالتحديد للبيئة في الاتفاقيات العامة للتعرفة والتجارة (GATT) ولا في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، فليس هناك من قواعد في الاتفاقية تحكم بالتحديد العوائق البيئية للتجارة. لا تتدخل منظمة التجارة العالمية ما دامت الإجراءات والمواصفات البيئية القطرية تطبق حسب مبدأ المعاملة الوطنية (بمعنى أنه ليس هناك من تمييز في المعاملة بين المنتج الوطني والمنتج الأجنبي). ولكن تتيح اللائحة (XX 20) في (GATT) اتخاذ الإجراءات الحمائية لحماية صحة الإنسان، الحيوان والنبات والمحافظة على الموارد الطبيعية. حيث تتناول هذه اللائحة الاستثناءات الخاصة بطرائق الإنتاج (PPM)، مما يسمح بفرض سياسات تقييدية على التجارة لأجل المقتضيات البيئية بشرط [2]: وقوع السياسات ضمن اللائحة (XX)، أي تكون لجل تحقيق أهداف

السياسة العامة، أن تكون الإجراءات ضرورية، وأن تكفل حق المعاملة الوطنية، وأن لا تكون سياسات حمائية، وأن يكون الإجراء الأقل تشوهاً بين الإجراءات المتاحة.

وبعض الإجراءات البيئية في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية يمكن أن تبنى على الاتفاقيات الخاصة بالحواجز الفنية (TBT)، وكذلك جميع الالتزامات المتعلقة بالتجارة والبيئة.

ب. الاتفاقيات التجارية الأخرى: شملت اتفاقية النافتا(النافتا منطقة التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك) الكثير من البنود الخاصة بالبيئة وصحة الإنسان والحيوان والنبات. وتخول معاهدة روما الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات أكثر تشدداً فيما يتعلق بالبيئة المحلية مقارنة بالإجراءات المتخذة في الدول الأخرى الأعضاء.

2.الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف:

يتجسد التعاون الدولي في مجال البيئة في مجموعة من الاتفاقيات البيئية الدولية التي تهدف إلى حماية البيئة ومواجهة التلوث البيئي والحد منه، ويقدر عدد الاتفاقيات بنحو 200 اتفاقية، حيث إنّ عدداً منها لا يتجاوز العشرين يرتبط بالتجارة أو يتناولها بشكل أو بآخر [4]. ونذكر فيما يلي أهم الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة: اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض في عام 1973، وهي تهدف إلى مراقبة تجارة الأنواع الحيوانية المعرضة للانقراض، والمنتجات المصنعة منها، بروتوكول مونتريال 1987 الخاص بحماية طبقة الأوزون، وفيه تم إنشاء نظام تحكم في المواد الكيماوية التي تسبب ضرراً لطبقة الأوزون، بروتوكول كيوتو 1997 وعلى أساسه يقوم كل طرف في الاتفاقية بأداء التزاماته، بتحديد وخفض انبعاثات غازات الدفيئة بغية تعزيز التنمية المستدامة. اتفاقية روتردام لعام 1998 بشأن الأخطار بالنسبة إلى بعض الكيماويات الخطرة والمبيدات فيما يتعلق بالتجارة الدولية، وتتناول هذه الاتفاقية مسألة الاتجار غير المشروع في المواد البيئية السامة والمنتجات السامة الخطرة. بروتوكول قرطاجنة لعام 2000 المتعلق بالسلامة البيولوجية، والهدف من هذا البروتوكول طبقاً لما تنص عليه المادة (1) [3]، هو المساهمة في ضمان مستوى ملائم من الحماية في مجال أمان نقل وتداول واستخدام الكائنات الحية المعدلة جينياً التي يمكن أن تترتب عليها آثار ضارة على التنوع البيولوجي، مع مراعاة المخاطر على صحة الإنسان أيضاً، والتركيز بصفة خاصة على النقل عبر الحدود. اتفاقية بازل للرقابة على نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في عام 1992.

المعايير البيئية في الأسواق الدولية:

يقصد بمفردة " معيار" عادة تدبير ينبغي الامتثال له. ويمكن أن يكون هذا المعيار طوعياً أو إلزامياً. ومن الناحية القانونية البحتة، تبقى المعايير طوعية إلى أن ينص عليها قانون وطني، كالأنظمة الفنية، فيجعلها تدابير إلزامية. ولأغراض هذه الدراسة، يتصل المعيار البيئي بتدابير لها آثارها على إدارة البيئة الطبيعية والبيئة التي صنعها الإنسان، بما في ذلك الآثار المرتبطة بحماية صحة وسلامة البشر والحيوانات والنباتات. تعدُّ الدول الأوروبية من أكثر الدول في العالم صرامة في سَنّ وتطبيق المعايير الخاصة بالبيئة. فعلى سبيل المثال، تشمل المعايير المنظمة لإنتاج وتجارة المواد الكيماوية في أوروبا على الأتي [2]:

- ❖ الاختبارات والإشعاعات للمحتويات الكيميائية وتشمل التوجيهات الخاصة بإتباع الممارسات المخبريّة الجيدة (GLP)، التي تتفق مع توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- ❖ أنظمة ومعايير تصنيف، تعبئة وعنونة المواد الخطرة.
- ❖ إرشادات بشأن استيراد وتصدير المواد الخطرة.

❖ منع الاتجار بالمواد ذات المحتويات الكيميائية التي تفوق فيها درجة تركز بعض العناصر الكيميائية الخطرة مقادير محددة.

وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية من حيث تطبيق المعايير البيئية والتشدد في تطبيقها. في حين أوضحت دراسة أعدها مكتب الشراكة البيئية لآسيا والولايات المتحدة، الاختلاف الكبير في أنظمة المعايير البيئية من حيث الشمولية، الصرامة ودرجة التنفيذ في دول شرق آسيا، حيث صنفت كل من كوريا، سنغافورة، ماليزيا ضمن الدول التي تطبق المعايير البيئية بصرامة، بينما أظهرت الدراسة بوضوح ضعف المعايير البيئية في كل من هونج كونج، الهند، الفلبين، وتايلاند.

ثالثاً: تأثير المعايير البيئية على حركة التجارة

نتناول في هذه الفقرة تأثير المعايير البيئية على حماية الصناعة الوطنية من خلال استخدامها كقيود على حركة التجارة، ودراسة تأثير حركة التجارة على حماية البيئة من خلال أهمية التجارة في تعزيز تبادل السلع والخدمات البيئية.

1. **المعايير البيئية كقيود حمائية للصناعة والبيئة المحلية وعوائق أمام التجارة والنفاذ إلى الأسواق.**

تعد الدول النامية من أكثر الدول حساسية تجاه المعايير البيئية وخصوصاً فيما يتعلق بحركة صادراتها، لأنها تصدر في اختصاصات محدودة وفي قطاعات متخصصة جداً. تعد المعايير البيئية من وجهة نظر الدول النامية بمنزلة قيود وعوائق أمام تطورها الصناعي والتجاري، إذ لا تستطيع الدول النامية تطبيق معايير بيئية أكثر صرامة لأنها بحاجة إلى تطوير صناعتها المحلية في سبيل تأمين السلع والخدمات لمجتمعاتها، ولا تستطيع تلك الدول التقيد بتطبيق المعايير البيئية الدولية، ولاسيما تلك المعايير التي تفرضها الدول المتقدمة أمام صادراتها بحجة حماية البيئة المحلية. لذلك فإن الدول النامية (ومنها سورية) واقعة في مشكلة كبيرة، وتعد تلك المسألة أصل الخلاف بين الدول المتقدمة والنامية في محادثات التغير المناخي في كوبنهاغن وغيرها من المفاوضات الدولية، وحجة الدول النامية أن الدول المتقدمة حققت نموها الاقتصادي والتكنولوجي في ظل عدم وجود معايير بيئية صارمة وعلى حساب البيئة وسلامتها – وهي المسؤول الأول عن ظاهرة التغير المناخي وارتفاع درجة حرارة الأرض– وبالتالي فإن فرض إجراءات بيئية معقدة أمام صادرات الدول النامية، والنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة ظالمة وغير عادلة. ويمكننا عدُّ أن المعايير البيئية المتشددة المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول بمنزلة عوائق أمام حركة التجارة والنفاذ إلى الأسواق الأوروبية بوجه صادرات الدول النامية، ونتناول فيما يلي مثالاً عن ما يضعه الاتحاد الأوربي من قوانين فيما يخص وارداته من المنتجات النسيجية: قانون منع استخدام أصباغ الازو: قام الاتحاد الأوروبي بإصدار قانون برقم EEC \61\2002 يحظر استخدام أصباغ الازو Azo dyes في صناعة المنسوجات، حيث أوضح البحث العلمي أن مثل هذه الأصباغ تعدّ من الأصباغ المسرطنة، وجدير بالذكر أن بعض دول الاتحاد الأوروبي – هولندا وألمانيا – كانت سباقة في هذا الأمر فلديهما قانوناً خاصاً يحظر استخدام هذه النوعية من الأصباغ.

إن وجود هذا القانون في الاتحاد الأوروبي أسهم إلى حد بعيد في زيادة التكلفة في البلدان المنتجة، مما يؤثر على قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وتقدر زيادة التكلفة لاسيما في ما يختص بصباغة Azo بحوالى 60% من تكلفة التصنيع، وقد ينعكس ذلك سلباً بصفة خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنتج أكثر من 60% من مجموع صادرات بعض الدول، كالهند مثلا [4]. وكذلك تأثرت صناعة الجلود والمصنوعات الجلدية إلى حد كبير بالتدابير التي اتخذتها بعض الدول الأوروبية ومنع بموجبها استيراد الجلود والأحذية التي تدخل في صناعتها مواد

صباغية Azo و PCB و PCT، مما أدى إلى تقليص قطاع التصدير في عدد من الدول النامية، وأسهم إلى حد بعيد في زيادة التكاليف والأسعار، وقد تأثرت الصين إلى حد بعيد بهذه التدابير، لاسيما أن صناعاتها تنافس صناعات دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حيث الأسعار. لقد أصبح التقيد بالمتطلبات البيئية الآن بمنزلة جواز المرور لأي منتج– أو خدمة– يتم تداوله في الأسواق. إن عملية التوافق البيئي للمنتجات الصناعية باتت أكثر إلحاحاً في ظل تزايد ضراوة ما تشهده الساحة العالمية من منافسات تجارية، خاصة ما شهده حجم المعروض من السلع والخدمات من نمو مطرد، في ظل غياب نظام الحصص الكمية. حيث كان من ضمن بنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية وضع نظام الحصص، والذي لا يمكن أن يتعداها حجم التجارة لدولة معينة من سلع معينة خلال فترة معينة عادة ما تكون عام واحد، وكان هذا النظام من أهم عوائق انسياب المنتجات والخدمات إلى الأسواق الدولية، وقد تم التخلص من هذا النظام بداية عام 2005، الأمر الذي يعني أنه لم يعد هناك حدّ أقصى لحجم المنتجات– الواردة– الداخلة لأي سوق. ومن أجل ذلك سعت الدول إلى إيجاد متطلبات وقيود أمام حركة التجارة، وكانت المتطلبات البيئية، في الواجهة. وجدير بالذكر أن أحد الحواجز التي تمنع المنتجات العربية من النفاذ إلى الأسواق العالمية هي المعايير البيئية [9]، وتعد شهادات التوافق البيئي (Eco- labeling) حديثة العهد. لقد رأت منظمات دولية ومنها UNCTAD ضرورة العمل على إشراك الدول النامية في مفاوضات المتطلبات البيئية وذلك من أجل تحقيق مجموعتين من الأهداف: المجموعة الأولى: تتمثل في حماية المستهلكين من الآثار البيئية، والمجموعة الثانية: زيادة القدرة التنافسية للمنتجين في الدول النامية مما ينعكس على صادراتهم بالزيادة. وجدير بالذكر أنه بالرغم من أن المعايير البيئية تعد مطلباً دولياً الآن، فهي أوربية المنشأ حيث تعد منطقة أوروبا أولى مناطق العالم التي أولت البيئة ومعايير التوافق البيئي اهتماماً كبيراً، ليس هذا فحسب بل أن السوق الألماني يعد من أكبر أسواق العالم تشدداً فيما يتعلق بالمعايير البيئية الاجتماعية [13].

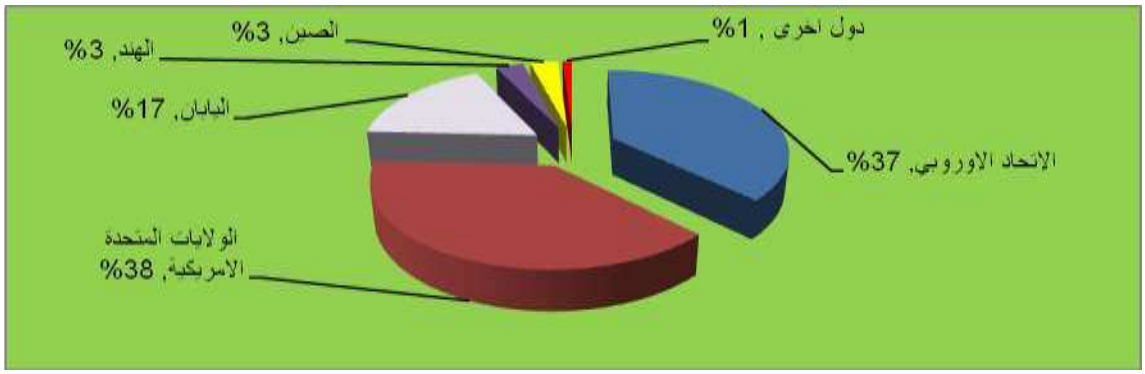
من خلال ذلك نستنتج أنه لابد من تغيير حركة التجارة وأسلوب التجارة والاتجاه نحو التقيد بالمعايير البيئية، واعتماد العلامات الايكولوجية كوسيلة تُسهل النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتمهيد الطريق حتى تتحقق التجارة المسؤولة التي توازي بين المصالح التجارية ومصالح حماية البيئة.

2. أهمية تطبيق المعايير البيئية في تعزيز تبادل السلع والخدمات البيئية وسهولة النفاذ إلى الأسواق:

لا يوجد تعريف عالمي موحد حول السلع البيئية إلا أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) قد تبنت التعريف التالي: سلع تختص بالقياس والرصد، المنع أو الحد من أو معالجة التدهور البيئي الذي يسببه تلوث المياه أو الهواء أو التربة أو مشكلات الفاقد والضوضاء، وتشمل الصناعة البيئية التكنولوجية النظيفة للتحكم أو منع التلوث وترشيد استخدام مدخلات الإنتاج. ويعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) المنتجات ذات الأفضلية البيئية بأنها: تلك المنتجات التي تؤدي لتأثيرات بيئية سلبية غير محسوسة خلال دورة حياة المنتج بالمقارنة بالمنتجات الأخرى التي تحقق نفس الغرض أو المنتجات التي يؤدي إنتاجها واستخدامها إلى الحفاظ على البيئة.

وتقسم السلع البيئية إلى مجالات رئيسة كالآتي: معالجة مياه الشرب، التحكم في تلوث الهواء، معالجة الملوثات السائلة، أجهزة التحليل والرصد، التكنولوجيا النظيفة، إدارة النفايات الصلبة، إدارة المخلفات الخطرة، إعادة تأهيل التربة الملوثة، خدمات صناعية وتحليلية، تشغيل محطات التنقية، مرافق توزيع مياه الشرب، إعادة تدوير الفاقد، الطاقة النظيفة... [14]. إن قطاع الخدمات والسلع البيئية العالمي قدر بـ 618 مليار دولار أمريكي في العام 2006 في حين

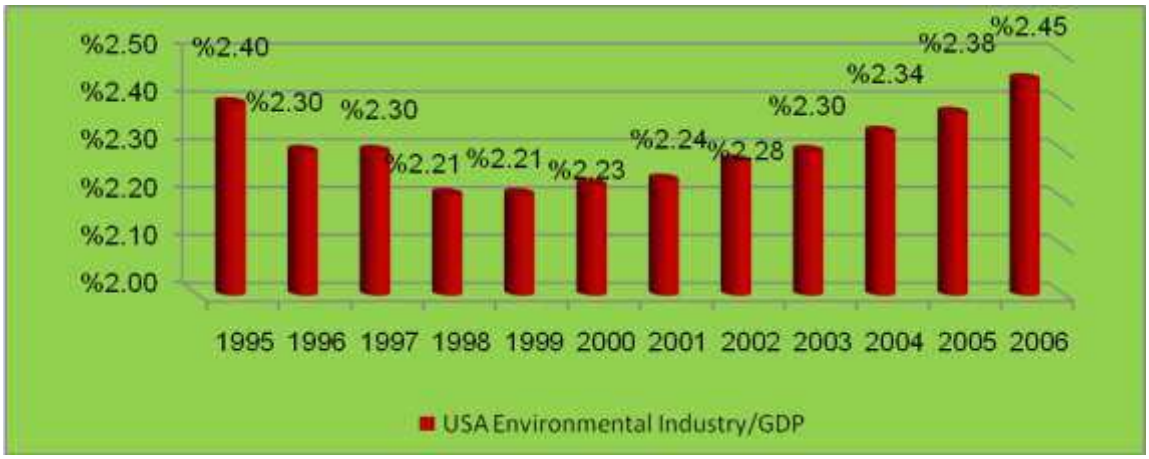
تشكل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان حوالى 94% من إجمالي القطاع [12]، والشكل البياني التالي يبين حصة سوق الخدمات والسلع البيئية لكل دولة في عام 2004.



الشكل (1):حصة سوق الخدمات والسلع البيئية لكل دولة في عام 2004.

المصدر: الأمانة التأسيسية لمرفق البيئة العربي، الأسواق الناشئة في القطاع البيئي: السلع والخدمات، 2008، ص4.

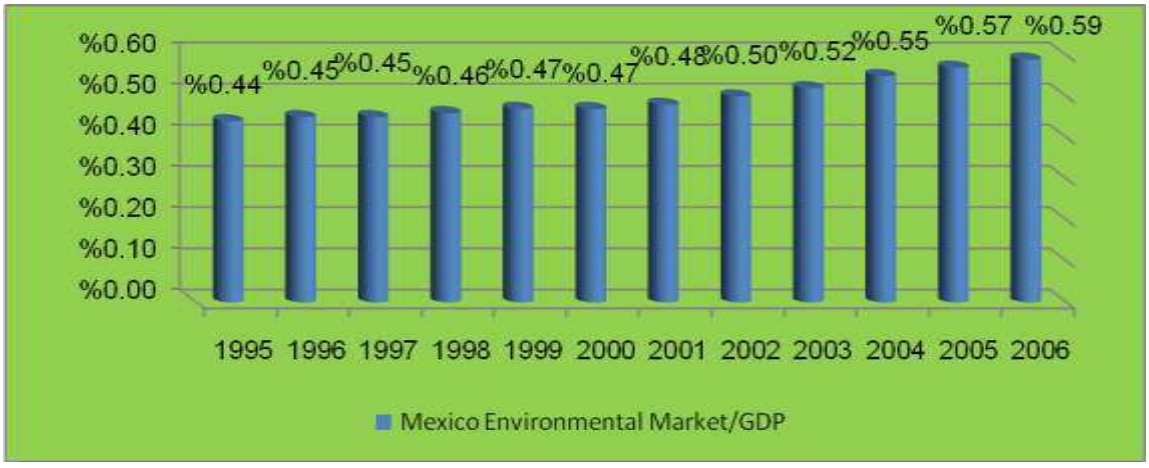
تسيطر حالياً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان على سوق السلع والخدمات البيئية، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 30% و40% بحلول العامين 2010 و 2015 على التوالي. في ضوء هذا الواقع، وبينما يشهد العالم نمواً متسارعاً للقطاع التجاري بما يتعلق بالخدمات والسلع البيئية مقارنة مع القطاعات الأخرى للتجارة العالمية، يبقى العالم العربي على هامش هذا القطاع. إن حصة العالم العربي لا تتخطى 1.3% من القيمة الإجمالية لهذه التجارة التي وصلت إلى 618 مليار دولار أمريكي في العالم عام 2006، مع العلم أن هذه التجارة تفتح أبواباً جديدة أمام القطاع الخاص العربي بهدف خلق فرص عمل للشباب العرب الذين تتزايد نسب بطالتهم يوماً بعد آخر [12]. وفيما يتعلق بتصنيف الخدمات البيئية وبالأخص خدمات الطاقة، تم تقديم عدة اقترحات (في لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية)، حول ما يحتوي على الخدمات البيئية والكثير منها لا يزال موضوع نقاش، ونظراً للأهمية الكبيرة لقطاع النفط والغاز في الاقتصاديات العربية المصدّرة للنفط، كانت معظم الدول العربية قلقة بشأن إدخال خدمات الطاقة ضمن تصنيف الخدمات البيئية. فالكويت على سبيل المثال، دعت منظمة التجارة العالمية لإيجاد تصنيف عادل لقطاع خدمات الطاقة. وهناك اهتمام في المنطقة العربية بإمكانية أن تتضمن المفاوضات الجارية حول الخدمات البيئية خدمات الكهرباء والمياه والسياحة والنقل وكيفية ارتباطها بها. إذا أقيمت، على سبيل المثال، شبكة كهربائية بين مصر وسورية والعراق والأردن وتركيا، ستسعى إلى تحسين فعالية إنتاج الكهرباء في المنطقة. وفي حين سيساعد هذا على تحسين الموثوقية والنفاذ إلى خدمات الطاقة في المدينة والريف والمناطق النائية. فمن المتوقع أن يؤدي إلى زيادة الطلب على موارد الطاقة واستهلاك أفضل للكهرباء، ولابد أن يكون ضمان الإدارة الكفوءة لهذه الشبكات من الأولويات، بالإضافة إلى استخدام موارد الطاقة التي تغذي هذه الشبكات بالشكل الملائم والسليم. وستتمكن حينها مسائل تحرير التجارة وأنظمة الاستثمار التي تحكم السلع البيئية والمتعلقة بالطاقة من أن تسهم في جذب أفضل التكنولوجيات المتوفرة في المنطقة والعالم. ويمثل الشكل البياني التالي تطور الأسواق البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية:



الشكل(2): تطور الأسواق البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية 1995، 2006.

Source: Andrew, D, Trends in the Environmental goods and services sector, WTO Regional workshop on trade and environment for middle east and Arab countries, Jordan, 20-22 October 2009.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الأسواق البيئية تتزايد بمعدلات ثابتة وبطئيه ففي عام 1995 كانت تشكل 2.45% ثم تناقصت مساهمتها في عام 1999 إلى 2.21% ولكنها تزايد بمعدلات ثابتة حتى عام 2006 إذ بلغت 2.45%، ومن هنا نستنتج الدور الكبير الذي توليه الحكومات على نمو الأسواق البيئية، وتبني المعايير البيئية وتطبيقها على أرض الواقع. ندرس فيما يلي مثالاً حول تطور الأسواق البيئية في بعض الدول النامية مثل المكسيك.



الشكل(3): تطور الأسواق البيئية في المكسيك 1995، 2006.

Source: Andrew, D, Trends in the Environmental goods and services sector, WTO Regional workshop on trade and environment for middle east and Arab countries, Jordan, 20-22 October 2009.

نلاحظ من الشكل (3)، أنه توجد أسواق بيئية لكنها لا تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتراوح مساهمتها من 0.44%- 0.59% من عام 1995 حتى 2006 وهذه الأسواق تنمو ببطء شديد وبوتيرة منخفضة جداً.

النتائج والمناقشة:

(المعايير البيئية ونفاذ المنتجات السورية إلى الأسواق العالمية)

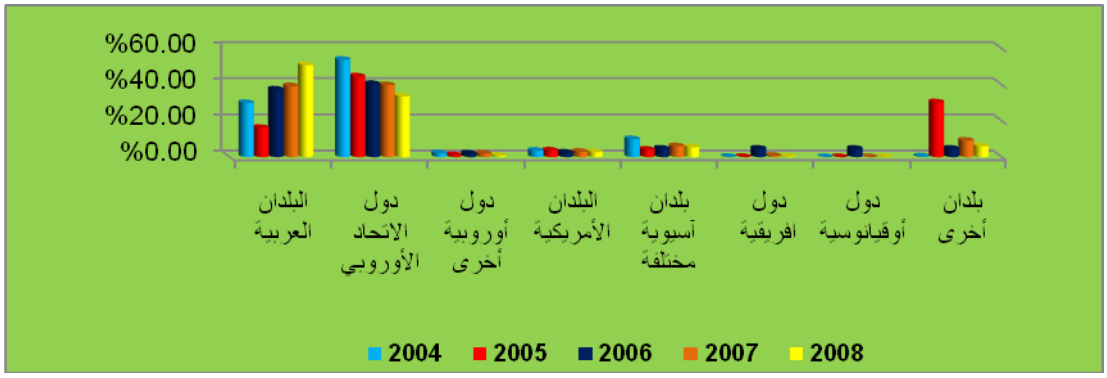
تؤدي التجارة الخارجية دوراً مهماً في اقتصاديات أية دولة، وتحتل التجارة الخارجية مكانة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي في سورية سواء من ناحية الاستيراد، أم من ناحية التصدير. فلو نظرنا إلى حركة التجارة الخارجية في سورية في عام 2007، نلاحظ أن الصادرات تسهم بحوالى 28.3% من الناتج المحلي الإجمالي، والواردات حوالي 33.4% من الناتج المحلي الإجمالي [8]. والجدول التالي يبن توزع الصادرات حسب الكتل الدولية 2004– 2008 في سورية.

الجدول (1):الصادرات حسب الكتل الدولية خلال 2004–2008

البلدان	2004	2005	2006	2007	2008
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %
البلدان العربية	29.95	16.15	37.41	39.28	50.82
دول الاتحاد الأوروبي	53.84	44.63	40.51	39.87	33.62
دول أوروبية أخرى	2.14	1.07	1.96	1.96	0.70
البلدان الأمريكية	3.55	3.66	2.52	2.98	2.77
بلدان آسيوية مختلفة	9.92	4.07	4.67	5.99	5.49
دول افريقية	0.14	0.09	0.75	0.78	0.38
دول أوقيانوسية	0.03	0.02	0.05	0.03	0.18
بلدان أخرى	0.44	30.31	12.12	9.11	6.03
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام 2008،2007،2006،2005،2004

ويعكس الشكل الآتي توزع الصادرات حسب الكتل الدولية، حيث نلاحظ من الجدول والشكل البياني أن البلدان العربية (29.95% في عام 2004 ، و50.82 في عام 2008)، وسوق الاتحاد الأوربي (53.84% في عام 2004، 33.62 % في عام 2008) تحتل المكانة الأولى في التصدير.



الشكل (4): توزع الصادرات حسب الكتل الدولية من 2004–2008.

المصدر: الجدول (1).

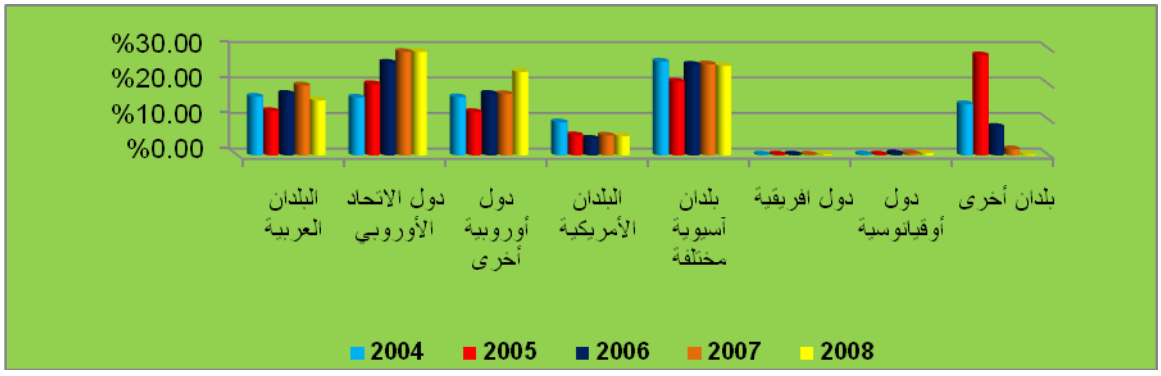
والجدول يبين توزع الواردات في سورية:

الجدول(2): توزع الواردات حسب الكتل الدولية خلال الفترة 2004-2008.

البلدان	2004	2005	2006	2007	2008
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %
البلدان العربية	16.53	12.50	17.35	19.72	15.49
دول الاتحاد الأوروبي	16.29	20.09	26.13	29.16	29.17
دول أوروبية أخرى	16.37	12.23	17.37	17.29	23.53
البلدان الأمريكية	9.34	5.67	4.71	5.60	5.46
بلدان آسيوية مختلفة	26.43	20.80	25.53	25.66	25.22
دول افريقية	0.26	0.27	0.28	0.23	0.25
دول أوقيانوسية	0.32	0.26	0.58	0.60	0.62
بلدان أخرى	14.44	28.19	8.05	1.75	0.25
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام 2008،2007،2006،2005،2004.

والشكل الآتي يعكس توزع الواردات في سورية خلال الفترة 2004-2008 حيث تأتي البلدان الأسيوية (إيران، تركيا، سريلانكا (سيلان)، الصين، الهند، هونغ كونغ، اليابان) في مقدمة الأسواق التي يتم الاستيراد منها وبعدها يأتي سوق الاتحاد الأوروبي والأسواق العربية.



الشكل (5): الواردات حسب الكتل الدولية خلال 2004-2008.

المصدر: الجدول (2).

من خلال الشكلين (4)، (5) فإن سوق الاتحاد الأوروبي يعد من الأسواق المهمة بالنسبة إلى سورية سواء من ناحية التصدير أم ناحية الاستيراد. ومن أجل زيادة التجارة مع الأسواق الأوروبية والأمريكية لابد من السعي نحو تبني التجارة المسؤولة الملتزمة بتطبيق المعايير البيئية، لأنه كما لاحظنا أيضاً من خلال هذه الدراسة أن دول الاتحاد

الأوروبي تأتي في المرتبة الأولى من ناحية صرامة المعايير البيئية، وبعدها الولايات المتحدة الأمريكية. حيث إنّ التجارة تساعد في توفير قدر من العملات الأجنبية من خلال زيادة الصادرات، الأمر الذي يقلل من عجز ميزان المدفوعات، وتقليص المديونية الخارجية، ورفع درجة التوظف، وكلها أمور تحد من التعدي على البيئة وتعطي فرصة لوضع سياسات وقوانين واشتراطات بيئية. كما تساعد عملية تحرير التجارة على زيادة المنافسة –ونظرياً– فإن المنافسة تساعد على تحسين الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد وتقليل الدعم وعمليات التسعير، وكل هذا لصالح البيئة وسياساتها [1].

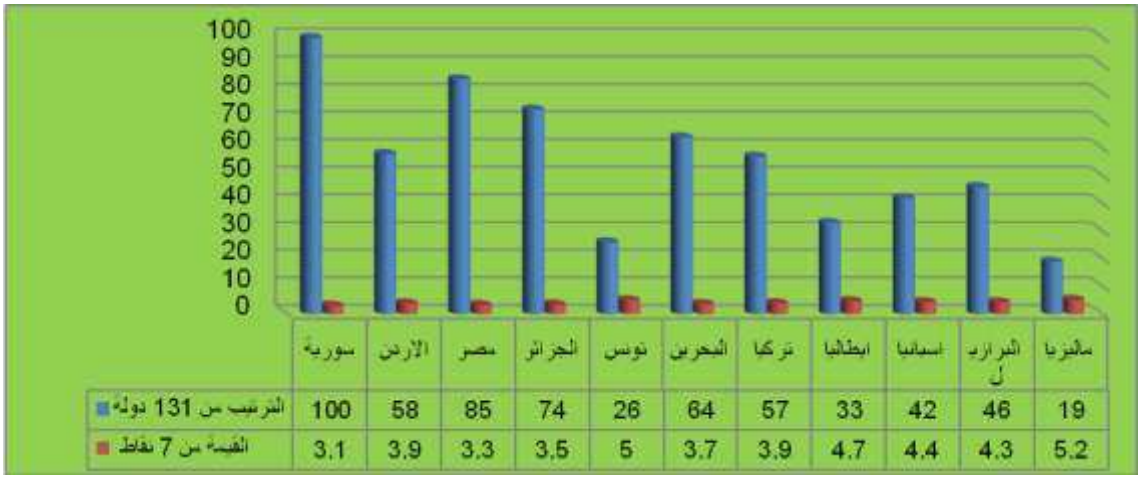
ستقوم الدراسة بتحليل مؤشري صرامة التشريعات البيئية باعتبارها تدابير ينبغي الامتثال لها، واتساع الأسواق العالمية في سورية ومقارنتها مع ماليزيا وفق الشكلين (6)، (7)، وذلك من خلال دراسة السيناريوهات الآتية المفترضة:

السيناريو الأول: إن عدم التشدد بتطبيق المعايير البيئية في سورية يهدف لحماية الصناعة المحلية.

السيناريو الثاني: إن عدم التشدد بتطبيق المعايير البيئية في سورية يرجع إلى الرغبة في إزالة القيود أمام حركة التجارة الخارجية وكسب المزيد من الأسواق العالمية.

السيناريو الثالث: إن عدم التشدد بتطبيق المعايير البيئية في سورية يعود إلى ضعف تلك المعايير وعدم دمجها بعمليات التصنيع وبحركة التجارة.

السيناريو الرابع: إن سورية وبعض الدول النامية لا تلتزم بتطبيق المعايير البيئية، لأنها سيف مسلط ومطالب مطاطة ضد صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة.



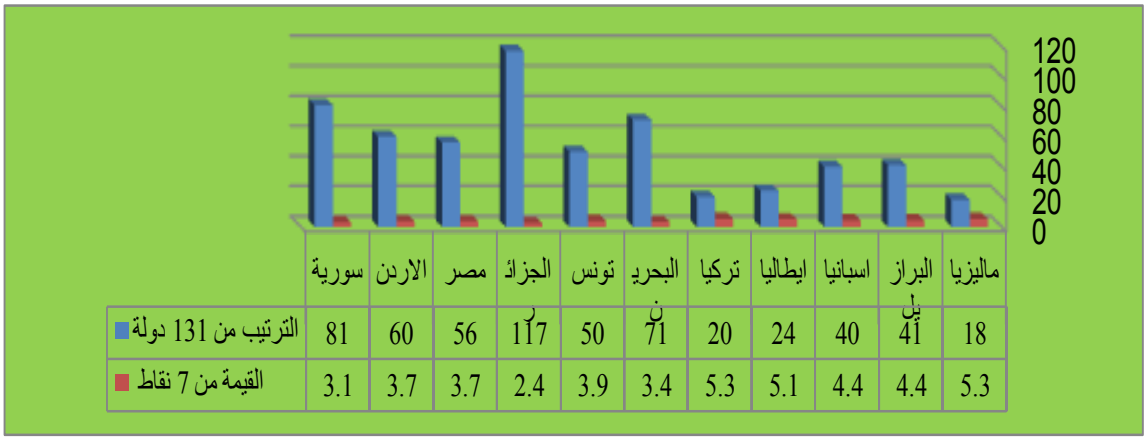
الشكل (6): صرامة التشريعات البيئية في سورية وعدد من الدول الأخرى.

المصدر: هيئة تخطيط الدولة: التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007، سورية، ص150.

يظهر الشكل (6) ترتيب بعض الدول ومنها سورية وفق مؤشر صرامة التشريعات البيئية، حيث تحتل سورية المرتبة رقم /100/ من أصل /131/ دولة، وبعدد نقاط /3.1/ من أصل /7/ نقاط في التشدد بتطبيق المعايير البيئية، وهي في مرتبة متأخرة بالمقارنة مع الدول المدروسة في الشكل (6). أما ماليزيا فأخذت الترتيب رقم / 19 / من أصل /131/ دولة بعدد نقاط يبلغ /5.2/ من أصل /7 /نقاط، وهي مرتبة متقدمة بالمقارنة مع الدول المدروسة.

ويظهر الشكل الآتي (7)، ترتيب بعض الدول ومنها سورية وفق مؤشر اتساع الأسواق العالمية، حيث تحتل سورية المرتبة رقم /81/ من أصل /131/ دولة، وبعدد نقاط /3.1/ من أصل /7/ نقاط من حيث اتساع الأسواق

العالمية، وهي في مرتبة متأخرة بالمقارنة مع الدول المدروسة في الشكل (7). أما ماليزيا فأخذت الترتيب رقم / 18/ من أصل /131/ دولة بعدد نقاط يبلغ /5.3/ من أصل /7/ نقاط، وهي مرتبة متقدمة بالمقارنة مع الدول المدروسة وفق ما هو موضح في الشكل (7).



	سورية	الاردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	ايطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	81	60	56	117	50	71	20	24	40	41	18
القيمة من 7 نقاط	3.1	3.7	3.7	2.4	3.9	3.4	5.3	5.1	4.4	4.4	5.3

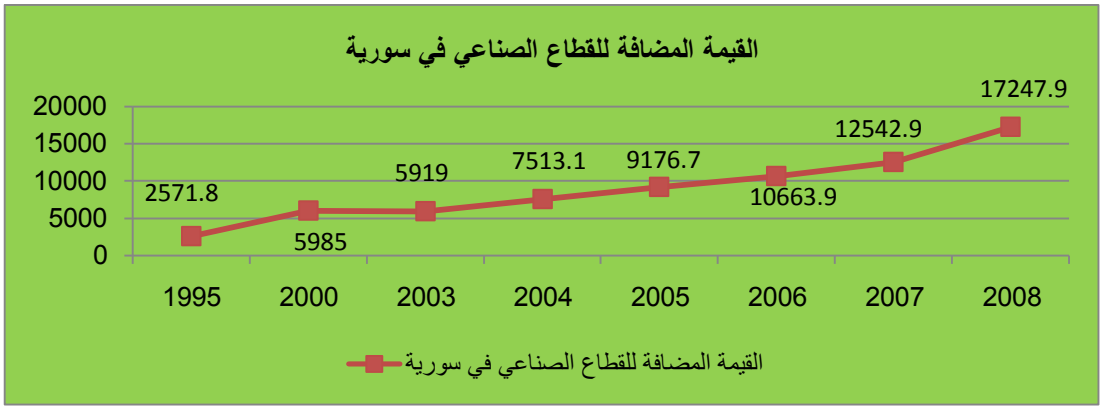
الشكل (7): اتساع الأسواق العالمية.

المصدر: هيئة تخطيط الدولة: التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007، سورية،ص168.

مناقشة سيناريوهات الدراسة:

مناقشة السيناريو الأول: إن عدم التشدد بتطبيق المعايير البيئية في سورية يهدف لحماية الصناعة المحلية.

إن حماية الصناعة المحلية ضرورة اقتصادية وتنموية من أجل الارتقاء بالمستوى المعاشي. ويحقق القطاع الصناعي قيمة مضافة تتزايد بمعدلات ثابتة من (1995-2008)، كما يعرض الشكل البياني الآتي:



الشكل (8): القيمة المضافة للقطاع الصناعي في سورية (2000،1995،2003- 2008) بالأسعار الجارية، مليون دولار.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص303-304.

نلاحظ من الشكل (8) أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي في سورية تطورت من 5985 مليون دولار في عام 2000 إلى 17247.9 مليون دولار في عام 2008، أي بنسبة 188.12% وهو تطور ملحوظ ومتقدم.

وقد أسهم إغفال تطبيق المعايير البيئية في سورية في عملية التصنيع بالتزامن مع تطبيق الاعتبارات البيئية عالمياً، إلى زيادة التلوث الصناعي الناتج عن العدد المتزايد من المنشآت الصناعية والمتمركزة في أماكن عشوائية، وتداخل مواقع المنشآت الصناعية مع مواقع الاستعمالات الأخرى للأراضي (السكن والزراعة)، وأثره السلبي على هذه النشاطات من حيث نوعية المعيشة أو توفر الأيدي العاملة للزراعة، وغيرها من الآثار السلبية مثل تشتت ملكية الأرض وتكامل معطياتها الإنتاجية، مما أسهم في زيادة مصادر التلوث والخلل البيئي. وهذا الأمر أدى إلى إحداث مزيد من التدهور البيئي في جميع الأوساط البيئية تمثل في ارتفاع التكاليف البيئية، ويعرض الجدول الآتي تكاليف التدهور البيئي في سورية وفق دراسة قام بها البنك الدولي في عام 2007، حيث قدرت كلفة التدهور البيئي في سورية بـ 1.8–3.0 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007، وتبلغ التقديرات المتوسطة حوالى 46.9 مليار ليرة سورية سنوياً، أي ما يعادل 2.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وقدرت كلفة الأضرار التي تلحق بالبيئة العالمية بأقل من 0.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة.

الجدول(3): تكاليف التدهور البيئي في سورية 2007.

	مليار ل.س	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
الهواء	19.3	1.01
التربة	9.8	0.51
المياه	9.6	0.50
النفايات	2.7	0.14
المناطق الساحلية	4.2	0.22
المجموع الفرعي	45.6	2.39
البيئة العالمية	1.3	0.07
المجموع	46.9	2.46

source: METAP/World Bank , Cost Assessment of Environmental Degradation to Syrian Arab Republic, February 22, 2010,p7-25.

وساهم إغفال العامل البيئي في زيادة التكاليف الصحية التي تمثلت في زيادة نسب الأمراض الناتجة عن تلوث الهواء في المناطق الحضرية وتقدر بحوالي 0.60–1.42 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بمتوسط قدره 1.0 في المئة. وما يقارب 70 في المئة من الضرر يحدث في دمشق وحلب. تليها الأمراض الإسهالية والوفيات التي تقدر بحوالى 0.38–0.50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبمتوسط قدره 0.4 في المئة في سورية [11].

ولابد من الإشارة إلى أن أغلب المؤسسات الصناعية في سورية تصنف على أنها شركات صغيرة ومتوسطة الحجم. وسوف تواجه تحديات كبيرة ناتجة عن المنافسة المرتفعة للسلع المستوردة البديلة والأقل سعراً في السوق المحلية

المحمية تقليدياً، وعن كلفة الامتثال للمعايير البيئية ومعايير الصحة والسلامة المتشددة التي تفرضها الأسواق الأجنبية والمحلية تتزايد. وفي الواقع ليس هناك دعم حكومي كاف لمثل هذه المؤسسات وخصوصاً مساعدتها في تبني تكنولوجيا أنظف، والوصول إلى الإنتاج النظيف، وتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل كبير على كثافة العمالة والأنشطة التقليدية بمستوى إنتاجية متدنّي ونوعية منتجات بسيطة، فلا يوجد تكنولوجيا صناعية يعتمد عليها مقارنة بدول شرق آسيا والدول المتقدمة حيث تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للعمل في مجال الصناعات والخدمات الحديثة وغالباً في مجال التكنولوجيا مرتكزة على أسس قوية لإدارة الأعمال، وقطاعات تصدير مزدهرة وقاعدة كبرى من القوى البشرية المتعلمة والفنية [10]، فإن أي تحرير تجاري سوف يؤدي إلى إفشال تلك الشركات.

من خلال ذلك لا تجد الدراسة أي مبرر من عدم تطبيق المعايير البيئية على صعيد الصناعة المحلية والتشدد في تطبيقها تدريجياً على صعيد الصناعة ككل، لأن جميع المنتجات الصناعية سوف تنتقل إلى الاستهلاك المحلي والخارجي بفعل التجارة، وبالتالي ستلعب التجارة في هذه الحالة دور ناقل للمشكلات البيئية. و يجب إدماج البعد البيئي في عمليات التصنيع، وفي ذلك فائدة مضاعفة تتمثل من خلال المساهمة في تطوير التكنولوجيا الصناعية في سورية من جهة، وحماية البيئة من جهة أخرى، لينعكس ذلك على حركة التجارة (الداخلية والخارجية) في سورية، وتحقيق التجارة المسؤولة التي تُعزز الرغبة بالمنتجات الصناعية السورية لدى الغير وهذا يعني كسب مزيد من الأسواق العالمية. أي أن عدم صرامة المعايير البيئية في سورية وفق السيناريو الأول غير مقنعة وغير مبررة، والسيناريو الأول مرفوض.

مناقشة السيناريو الثاني: إن عدم التشدد بتطبيق المعايير البيئية في سورية يرجع إلى الرغبة في إزالة القيود أمام حركة التجارة الخارجية وكسب المزيد من الأسواق العالمية. سندرس هذا السيناريو بالمقارنة بين حالة سورية وماليزيا، لاحظنا من خلال الشكل (6) أن سورية تحتل المرتبة/ 100/ عالمياً من حيث صرامة المعايير البيئية، وماليزيا تحتل المرتبة رقم/ 19/ من حيث صرامة المعايير البيئية. وكذلك الأمر من خلال الاطلاع على مؤشر اتساع الأسواق العالمية، فإن سورية تحتل المرتبة رقم /81 /، وماليزيا تحتل المرتبة رقم / 18 /. وهذا يدل على أن التشدد بتطبيق المعايير البيئية لم يسهم في خسارة الأسواق ومرونة المنتجات، لأنه في حالة ماليزيا نلاحظ هناك تشدد بتطبيق المعايير البيئية ورغم ذلك هناك اتساع للأسواق العالمية أمام المنتجات الماليزية، وبالمقابل نلاحظ في سورية عدم وجود صرامة في تطبيق المعايير البيئية بدليل حصول سورية على المرتبة رقم 100 من أصل 131 دولة كما في الشكل (6)، ولم يسهم ذلك في زيادة اتساع الأسواق العالمية. فإن التشدد في تطبيق المعايير البيئية لم يؤثر سلباً على نفوذ المنتجات الماليزية إلى الأسواق العالمية، بل على العكس أدى إلى اتساع رقعة الأسواق العالمية التي تطلب تلك المنتجات كما هو واضح في الشكل(7). ومن أجل استمرارية تنامي الصادرات إلى أسواق الاتحاد الأوروبي كما في الشكل (4)، يجب زيادة الاهتمام بتطبيق المعايير البيئية، والحصول على العلامات الايكولوجية لأنها ستكون بطاقة عبور للمنتجات السورية إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي. لأن دول الاتحاد الأوروبي تحتل الصدارة من حيث التشدد في تطبيق المعايير البيئية من بقية دول العالم. وفي دراسة قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، حول المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسة في بعض من الدول العربية تبين أن: القدرة التنافسية لا تتأثر بالتشدد التدريجي في المعايير البيئية، حيث إنّه لا يتوقع أن يحدث تغييرات كبيرة في مستويات الإنتاج التي تتجاوز 10% إذا أدت الأنظمة البيئية إلى زيادة كلفة مدخل معين لا تتعدى نسبة 20%. كما أن النواتج والصادرات لا تتأثر كثيراً بالزيادة في تكاليف عنصري المياه والطاقة. وأن ارتفاع تكاليف اليد العاملة أشد أثراً من الزيادة في تكاليف

المياه والطاقة [5]. ولكن من جهة أخرى لابد من التأكيد على مراعاة سلسلة الإنتاج بكاملها والتكاليف المرتبطة بالحصول على المنتجات الأولية وعمليات الإنتاج عند اعتماد معايير بيئية أشد صرامة في سورية. والسبب في ذلك هو أن كثير من المنتجات التي يجري تصنيعها تعتمد على مدخل أولي رئيس يمكن الحصول عليه محلياً. وكمثال على ذلك الجلد أو القطن المستعمل في صناعة المنسوجات، والزيتون المستعمل في صناعة زيت الزيتون، والشوندر السكري في صناعة السكر. أي أن عدم مراعاة دورة حياة المنتج كما في الأمثلة السابقة سيكون للمعايير البيئية الصارمة آثار خطيرة على الإنتاج المحلي للمنتجات ذات القيمة المضافة. فإن عدم التشدد في تطبيق المعايير البيئية وفق السيناريو الثاني أي من أجل إزالة القيود أمام حركة التجارة غير مبررة وغير مقنعة، وعلى العكس يجب تغذية التوجه نحو دفع المنتجات السورية الداخلة في التجارة الدولية نحو الحصول على العلامات الايكولوجية كبطاقة عبور إلى جميع الأسواق دون استثناء، ويجب التوجه نحو التشدد التدريجي في تطبيق المعايير البيئية في سورية، وهذا يعني أن افتراض السيناريو الثاني مرفوض.

مناقشة السيناريو الثالث: إن عدم التشدد بتطبيق المعايير البيئية في سورية يعود إلى ضعف تلك المعايير وعدم دمجها بعمليات التصنيع وبحركة التجارة.

إن التراخي بتطبيق المعايير البيئية يعود إلى ضعف تلك المعايير وهذا أمر منطقي، ولكن سورية تعد من السباقين في الاهتمام بالشأن البيئي في المنطقة العربية، وهي تشارك في جميع المؤتمرات وموقعة على أغلب الاتفاقيات الدولية، ولكن عدم دمج العامل البيئي في الصناعة السورية وبالتالي في التجارة أدى إلى هذه النتيجة (أي ترتيب سورية /100 / من أصل /131 / دولة من حيث صرامة المعايير البيئية). ولهذا الأمر انعكاسات سلبية ليس أقلها تناقص رقعة الأسواق العالمية بالنسبة للمنتجات السورية، خاصّة بعد تحرير التجارة وزيادة حدة القيود البيئية على حركة التجارة. لذلك، فإن من الأهمية بمكان زيادة الاهتمام والتشدد بتطبيق المعايير البيئية ولو بشكل تدريجي، حتى تتمكن الصناعة السورية من مواكبة جميع التطورات العالمية كزيادة تحرير التجارة والانفتاح التجاري، أو تفاقم حدة المشكلات البيئية في المستقبل. فإن هذا السيناريو مقبول.

مناقشة السيناريو الرابع: إن سورية وبعض الدول النامية لا تلتزم بتطبيق المعايير البيئية، لأنها سيف مسلط ومطالب مطاطة ضد صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة. نعم يمكن القول إنّ كثيراً من الدول النامية ومنها سورية لا تلتزم بتطبيق المعايير البيئية، لأنه يجري استخدامها كأداة لتقييد الصادرات إلى أسواق الدول المتقدمة، ومثال ذلك ما قامت به بعض الدول الأوروبية بحظر استيراد الجلود والأحذية والملبوسات التي تحوي على أصباغ Azo و PCB و PCT، مما أدى إلى تقليص قطاع التصدير في عدد من الدول النامية (وقد تم الإشارة إلى ذلك في فقرة سابقة من هذه الدراسة تحت عنوان المعايير البيئية كقيود حمائية للصناعة والبيئة المحلية وعوائق أمام التجارة والنفاذ إلى الأسواق). تؤدي التدابير البيئية، التي تتخذها معظم الدول الصناعية المتقدمة، إلى خفض القدرة التنافسية في وجه الدول النامية المصدرة، لاسيما وأن معظم هذه التدابير يقيد نشاط شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، وأن معظم الشركات في سورية وفي كثير من الدول النامية هي من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبالتالي ستواجه صعوبات كبيرة في التأقلم مع المعايير البيئية، خاصة وأنها تفتقر إلى الخبرات والتكنولوجيا الحديثة ورأس المال لتحديث آلياتها. ومن أجل ذلك يجب أن تسعى سورية إلى تطبيق معايير بيئية، تتناسب مع

أولوياتها وإمكانياتها، إذا أرادت منتجاتها النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة التي تستهدف صادرات الدول النامية بهذه الحجة، ووفق هذا السيناريو يمكن تبرير عدم الالتزام ولكن لا يمكن القبول بعدم الالتزام بتطبيق المعايير البيئية.

من خلال مناقشة السيناريوهات السابقة، نلاحظ أن السيناريو الثالث هو الأكثر قبولاً وفق هذه الدراسة، وأن التشدد بتطبيق المعايير البيئية تدريجياً في سورية أصبح ضرورة تفرضها الظروف الواقعية، ولا يمكن القبول بعدم الالتزام بتطبيق المعايير البيئية. لأن التطورات العالمية فيما يخص تحرير التجارة والتدفقات التجارية أصبحت تستلزم ضرورات التقيد بحماية البيئة من خلال فرض الحصول على العلامات البيئية، لأنها أصبحت الوسيلة المثلى للنفاذ إلى جميع الأسواق، وبالأخص إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وأسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وأسواق آسيا وبالأخص شرق آسيا. ولكي لا يتحول دور التجارة من مولد للثروة إلى ناقل للمشكلات البيئية من الداخل إلى الخارج وبالعكس.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. يوجد جدل واسع وتساؤلات كثيرة حول العلاقة بين البيئة والتجارة، وعن المعوقات البيئية التي يمكن أن يكون لها تأثير على حركة التجارة، خاصة في الدول النامية ومن بينها الدول العربية وقد أوضحت هذه الدراسة أن العلاقة الترابطية بين التجارة والبيئة تجعل كل منهما يؤثر في الأخر؛ فالاهتمام بمجال واحد فقط يؤثر سلبا على الآخر، ولذلك يجب التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية فلا يجب الاهتمام فقط بتحرير التجارة وما يترتب على ذلك من تنمية دون وضع الاعتبارات البيئية في الحسبان، كما لا يجب أن تعتمد الدول على الاعتبارات البيئية فقط دون مراعاة الجوانب والأولويات التنموية لبعض الدول، خاصة النامية منها.

2. من خلال الدراسة التحليلية نجد أنه لا يوجد أي مبرر من عدم التشدد بتطبيق المعايير البيئية في سورية، حتى ولو كان ذلك تدريجياً. لان ذلك سينعكس إيجاباً على سياسات التصنيع في سورية من خلال تنظيم أماكن توزع الصناعات، والتخلص من تبعثرها العشوائي باتجاه التوطن في المدن الصناعية المقامة، فضلاً عن تطوير التكنولوجيا الصناعية، والتوجه نحو الإنتاج النظيف الذي يعني ميزة تنافسية للمنتجات السورية في أسواق التصدير وبالأخص أسواق الاتحاد الأوروبي.

3. من خلال الدراسة التحليلية تبين أن تطبيق المعايير البيئية يحسن قدرة المنتجات السورية على النفاذ إلى الأسواق العالمية، حيث إنّه لا يمكن الحفاظ على أسواق التصدير خاصة سوق الاتحاد الأوروبي من دون الاهتمام بتطبيق المعايير البيئية، فدول الاتحاد الأوروبي تحتل الصدارة في تطبيق تلك المعايير، وكذلك الأمر يجب السعي نحو كسب المزيد من الأسواق مثل أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأسواق آسيا وبالأخص شرق آسيا.

4. من خلال الدراسة التحليلية تبين أن المعايير البيئية في سورية تحتاج إلى مزيد من التطوير، من أجل السعي نحو إدماج البعد البيئي في العملية التصنيعية والتجارية، والوصول إلى الصناعة المتوازنة والتجارة المسؤولة.

التوصيات:

1. الاهتمام بنشر وزيادة الوعي البيئي، من خلال وسائل الإعلام والندوات والمؤتمرات. فالدعاية الايجابية عن نجاح منشأة صناعية في تطبيق المعايير البيئية (الامتثال) سيحسن من سمعتها ويزيد من إقبال المستهلكين على منتجاتها، وتعمل تلك الدعاية أيضاً على إيجاد جو اجتماعي لتشجيع الامتثال.

2. مراجعة المعايير البيئية والسياسات التجارية المتبعة في سورية، والعمل على إصدار المعايير البيئية المحققة للشروط العالمية في هذا المجال، وتبني السياسات التي تتلاءم مع متطلبات النظام التجاري العالمي الجديد من ناحية، والمحافظة على بيئة سليمة نظيفة لتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة من ناحية أخرى.

3. مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تبني الإجراءات البيئية الملائمة لتتوافق مع الاشتراطات البيئية العالمية.

4. تعزيز دور حوافز الامتثال والمحافظة على البيئة في سورية كالتخفيضات الضريبية أو الإعفاءات الجمركية على المواد الصديقة للبيئة ومعدات مكافحة التلوث.

المراجع:

1. د. إبراهيم، مصطفى عيد مصطفى: *الآثار المتبادلة بين السياسات البيئية والسياسات النقدية والمالية والتجارية: الاقتصاد المصري نموذجاً*، مجلة علوم إنسانية، العدد 42، 2009، 24.

2. د. بابكر، مصطفى: *البيئة والتجارة والتنافسية*، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد التاسع والأربعون/ كانون الثاني 2006، 4-5-6-7.

3. بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الإحيائية التابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي " نص البروتوكول ومرفقاته".

4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة: البيئة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، 10- 3-6-7-13-14.

5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): *المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية*، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، 27-28.

6. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، الفصل الثاني عشر، 209.

7. أ.د. الملاح، جلال عبد الفتاح: *التجارة الدولية والبيئة في إطار منظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية*، جامعة الملك فيصل، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودي، المجلد الثاني، ع4،1421هـ ، 15.

8. هيئة تخطيط الدولة، التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري عام 2007، سورية، 2007،.

9. CHAHERLI, N.; EL-SAID, M. Impact WTO Agreement on MENA Agriculture" ERF working paper 2007, 13.

10. MANSOUR, A. Support services and the competitiveness of SMEs in the MENA region, The Egyptian center for economic studies, working paper no. 56 May 2001, 4.

11. METAP/World Bank ,Cost Assessment of Environmental Degradation to Syrian Arab Republic, February 22, 2010, 21.

12. Team Members of Launching Secretariat of Arab Environment Facility Ministry of Environment- Republic of Lebanon, Emerging Markets In The Environmental Sector: Goods and Services, June,2008, 5.

13. United Nations Conference on trade and development: "Environmental requirements and market access for developing countries", 13-14 JUNE, 2004.

14. NEP, ESCWA,LAS: Expert meeting on trade and environment priorities in the Arab region, Grand Hyatt Cairo, 2007, 3.

15. World trade organization: Trade and environment report" Report of the committee on trade and environment, WT/ CTE/4 (99-4414), 1999.